ورقة نقاش (1)

الشرطة العسكرية الروسية في سوريا: الوظيفة والمآلات

نيكولاي سوركوف

زميل رئيس للأبحاث في معهد الاقتصاد الدولي IMEMO

ورقة مناقشة قدمت لورشة عمل عن: ''الديناميات الأمنية الناشئة والتسوية السياسية في سوريا''، سيراكيوزا في إيطاليا، 18–19 أكتوبر 2018.

مركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP)

مركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP) مؤسسة دولية تأسست عام 1995 بعضوية ٥١دولة، هدفها الرئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي من خلال برامج تعليم المهارات التنفيذية، والحوار وبحوث السياسات التطبيقية. ويدرِّب مركز جنيف للسياسات الأمنية المسئولين الحكوميين، والدبلوماسيين، والضباط العسكريين، وموظفي الخدمة المدنية الدولية، وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مجالات الأمن والسلام الدوليين ذات الصلة.

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية هو مركز بحثي مهتم بالسياسات هدفه هو تقديم فهم موضوعي لسوريا والمنطقة؛ سعيًا لأن يصبح مرجعًا للسياسات العامة التي تؤثر على المنطقة. بدأ المركز في نوفمبر عام 2013 في إسطنبول بتركيا. وأصدر دراسات وموجزات سياسات تتعلق بالشئون السورية والإقليمية من حيث السياسة، والتنمية الاقتصادية، والإدارة المحلية. كما ينظم المركز مناقشات المائدة المستديرة، وحلقات دراسية، وورش عمل من أجل تعزيز ثقافة صنع قرار أكثر انتظامًا ومنهجية بين قادة المستقبل في سوريا. وتدعم أعمال المركز آليات صنع القرار، وتقدم حلولاً عملية وتوصيات سياسة لصنَّاع القرار، وتكشف التحديات في سياق الوضع السوري، وكذلك تحاول توقع سيناريوهات وحلولاً بديلة.

نيكولاي سوركوف

الدكتور نيكولاي سوركوف هو زميل رئيس للأبحاث بمعهد الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية بالأكاديمية الروسية للعلوم (IMEMO)، وأستاذ مساعد في كرسي الدراسات الشرقية بمعهد الدولة للعلاقات الدولية في موسكو (MGIMO) وخبير في شؤون الشرق الأوسط في المجلس الروسي للشؤون الدولية. عمل سوركوف ضمن فريق الكتاب ومحررًا في العديد من الجرائد الروسية (مثل روسيكايا غازيتا والإزفيتسا) حيث قام بتغطية السياسة الخارجية والشؤون العسكرية. بعد حصوله على درجة الماجستير، درس الدكتور سوركوف درجة الدكتوراه في السياسة الدولية في معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الدولة بموسكو. وتتضمن اهتماماته السياسة الخارجية والداخلية للدول العربية، والوضع الأمني في الشرق الأوسط، والسياستين الروسية والأمريكية في المنطقة. يتحدث الدكتور سوركوف الروسية والإنكليزية والفرنسية والعربية.

استفادت الورشة وهذه الورقة من الدعم الكريم الذي قدمته مؤسستا كارنيغي وروبرت بوش شتيفونغ. ولا تعكس الآراء الموجودة في هذه الورقة سوى آراء كاتبها.

نُشر في مارس 2019

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP) ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مقدمة

منذ ٢٠١٥، أصبحت سوريا مختبرًا للعديد من الابتكارات الروسية العسكرية الروسية. ومن بين تلك الابتكارات كانت "الشرطة العسكرية الروسية، التي سرعان ما أصبحت أحد رموز الانخراط الروسي في الأزمة السورية. ففي أعقاب هزيمة فصائل المعارضة العسكرية، تضمنت استراتيجية إرساء الاستقرار والمصالحة الروسية نشر قوات من شأنها توفير الأمن للمدنيين والمفاوضين وفرق نزع الألغام والأطباء. علاوة على هذا، بمجرد أن تم التوصل إلى اتفاقية لوقف إطلاق النيران في ٢٠١٦، كانت قوات حفظ السلام مطلوبة للإشراف على تنفيذها. ووفقًا للظروف المحلية والدولية وقتها، لم يكن بإمكان روسيا أن تنشر قوات قتالية، لذا وقع الاختيار على الشرطة العسكرية الروسية بسبب فاعليتها.

وفرت الشرطة العسكرية الروسية الدعم لمركز المصالحة؛ وأمنت عمليات الإخلاء الإغاثية، وراقبت مناطق خفض التصعيد. وعلى الرغم من إنجازاتها الواضحة، كان النجاح الكامل صعب المنال. فبسبب محدودية عددها، لا تستطيع الشرطة العسكرية الروسية الإبقاء على حضور مشهود في مناطق السيطرة الحكومية لحماية السكان المدنيين وتشكيل البيئة الأمنية. وبهذا، لا يمكن لها أن تحل محل القوات الوطنية السورية في إرساء السلام والاستقرار على المدى البعيد.

الخبرة الشيشانية والحالة السورية

اعتمد الجيش الروسي على خطة إرساء الاستقرار نفسها التي استخدمها خلال حرب الشيشان الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٢) في سوريا. اعتمدت هذه الاستراتيجية التي استخدمت في الشيشان على التعامل مع القرى المفردة والمدن الصغيرة والتي منح قادة المجتمعات المحلية فيها خيارًا بسيطًا: التزموا بوقف إطلاق النيران، واحصلوا على مزايا اقتصادية هامة (أي الغاز والكهرباء والطرق والوصول إلى الخدمات الطبية)، أو: قاوموا، وسيتم ابادتكم. لقد قدمت القوات الروسية الحماية الكاملة للقرى الشيشانية 'الموالية'، حيث كانت مستويات المعيشة فيها أعلى من تلك القري 'المتمردة'. واشتملت الاستراتيجية على مفاوضات مع زعماء الحرب والقادة الميدانيين الشيشانيين، والذين جرى ترقية الكثيرين منهم إلى مصاف النخبة الاقتصادية والسياسية الشيشانية الجديدة. ومع الوقت تحولت المليشيات الشيشانية الموالية إلى وحدات شرطة (وتنحدر منها العديد من وحدات الشرطة العسكرية الروسية المتمركزة حالياً في سوريا). بالنسبة لروسيا، لقد نجحت استراتيجية وقف إطلاق النيران على المستوى المحلي حيث عزلت الجماعات الإسلامية المتطرفة الرئيسة في الشيشان، وخلقت نخبة موالية للكرملين.

جرى تطبيق استراتيجية ' المصالحات المحلية'_ التي تتعامل مباشرة مع قرية أو مدينة محددة_ في سوريا. ففي فبراير ٢٠١٦، تم تأسيس مركز المصالحة بين الجهات المتصارعة على يد الجيش الروسي بغرض مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين الولايات المتحدة وروسيا. أجرى مركز المصالحة مفاوضات مع جماعات مسلحة أصغر كانت تسيطر على مناطق محددة وعملت كوسيط بين باقي المسلحين والحكومة. وعد المركز بتقديم ضمانات أمنية للقادة المحليين، وجرى توفير المساعدات الإنسانية للمناطق التي شهدت مصالحات بما في ذلك تطوير المنشآت الطبية وتوزيع الإمدادات الطبية والطعام وإصلاح البنية التحتية الضرورية. ووفقًا لوزارة الدفاع الروسية، فقد تم إيفاد حوالي ٢٠٠٠ بعثة إنسانية روسية في الفترة ما بين ٢٠١٦ و٢٠١٨

من أجل مراقبة وتقييم الوضع الأمني في بعض المناطق المحددة، في الوقت الذي راقب فيه مركز المصالحة جنبًا إلي جنب مع الجيش الروسي وضمن وقف إطلاق النار.[1]

تاريخ ووظائف الشرطة العسكرية الروسية

الشرطة العسكرية الروسية مؤسسة وليدة داخل أفرع الجيش الروسي حيث لم تنشئ حتى ديسمبر ٢٠١١. وفي ٢٥ مارس ٢٠١٥، وقبل أشهر فقط من نشر قواتها في سوريا وافق الرئيس بوتين على النظام الأساسي للشرطة العسكرية، حيث أشار إلى أن المسؤوليات الأساسية لقوات الشرطة العسكرية الروسية تتمثل في حماية المنشآت العسكرية والحفاظ على الانضباط بين الجنود سواء في الثكنات العسكرية أو في ميدان القتال (أو خلال المناورات)، وضمان أمن وسرعة مرور القوافل العسكرية. وبهذا المعنى تعمل الشرطة العسكرية الروسية كوحدات دعم لا كوحدات قتالية. وتعمل الشرطة العسكرية مستقلة بذاتها حيث تتبع تسلسل قيادي يخضع لوزير الدفاع وبسلطة موسعة للغاية تتضمن إمكانية اعتقال العاملين في وكالة الأمن الفيدرالي الروسية FSB. وتعتبر هذه الوحدات وحدات محترفة حيث يمتلك كل العاملين فيها تاريخًا وظيفيًا عسكريًا، وهو ما يجعل من الأسهل إرسالهم للخارج وفقًا للتشريعات الروسية. وتتمتع الشرطة العسكرية بوجود معايير عالية جدًا للتجنيد تتعلق بالقدرات الجسدية والتصريح الأمني. ويراجع المرشحين المقبولين اثنان من الجنود بشكل مستقل حيث يحمل الأخيران مسؤولية كل مرشح يقبلانه.

إن سوريا هي الموقع الأول الذي شهد نشر قوات الشرطة العسكرية الروسية دوليًا. ومع ذلك، كانت هذه القوات لها نفس الوظائف (مثل المدعين العسكريين) الذين قد جرى نشرهم من قبل خلال الحرب الشيشانية الثانية، حيث كانت مسؤوليتهم الرئيسة منع عمليات النهب والجرائم بحق السكان المدنيين. وتعتبر وحدات الشرطة العسكرية الروسية التي تم نشرها في سوريا فريدة من حيث خبرتها وخلفيتها الثقافية. حيث كان من العاملين ضمن "الكتيبة الشيشانية التي تم نشرها في حلب في ٢٠١٦ خبراء من وحدات القوات الخاصة المعروفة سابقًا بوحدات "فوستوك" أي الشرق و"زاباد" أي الغرب. وكانت هذه القوات تمثل كتائب من القوات الخاصة سبتسناز Spetsnaz ضمن المخابرات العسكرية الروسية (GRU)، وقاتلت المتطرفين الإسلاميين خلال الحرب الشيشانية الثانية، والقوات الجورجية في ٢٠٠٨. وبالتالي تمثل الكتيبة الشيشانية قوة مقاتلة لها اعتبارها. الوصف نفسه ينطبق على كتائب الشرطة العسكرية من داغستان وأنغوشيا.

انتشار الشرطة العسكرية الروسية في سوريا

أرسلت الشرطة العسكرية الروسية إلى سوريا لخدمة أغراض عسكرية وسياسية على السواء. في سبتمبر ٢٠١٥، انتشرت قوات الشرطة العسكرية مع وحدات الجيش الروسي الأخرى لتقديم الدعم العملياتي. وفي هذا السياق، قامت بحراسة المنشآت العسكرية الروسية وحافظت على الانضباط بين الجنود. ومع ذلك، كانت هناك مواقف استدعت من روسيا إرسال قوات برية يمكن لها العمل خارج القواعد العسكرية الرئيسة، للقيام مثلاً بحماية فريق نزع الألغام الروسي وأعضاء الفرق الطبية أو مراقبة مناطق خفض النزاع. سياسيًا، كانت تلك العمليات تحتاج إلى قوات متخصصة من حيث لا تستدعي عواقب دولية ومحلية غير مرغوبة.

---

[1] عقد لجنة التنسيق المشتركة جلسة أخرى في موسكو لمناقشة إعادة توطين اللاجئين السوريين
http://syria.mil.ru/en/index/syria/news/more.htm?id=12197004@egNews

على المستوي الداخلي في روسيا، كان من الممكن لأي انتشار علني لعدد كبير من القوات الروسية أن يثير احتجاجات بين الجمهور الروسي على وجود جنود روس يقاتلون في الخارج، وهي مسألة في غاية الحساسية منذ المشاركة السوفييتية في الحرب الأفغانية والتي أوقعت العديد من القتلى في صفوف الجنود الروس. ودوليًا، كان من الممكن أن يؤدي الانتشار العلني للوحدات القتالية الروسية إلى مزيد من الانتقادات لروسيا. وفي ظل هذه الظروف، اعتبرت الشرطة العسكرية الروسية هي أفضل الخيارات للقيام بعمليات انتشار متعددة الوظائف.[2]

يعمل أفراد الشرطة العسكرية الروسية في سوريا وفقًا لترتيبات خاصة تم تبنيها في مارس ٢٠١٧. إن مثل هذه الترتيبات ضرورية نظرًا للظروف على الأرض التي تتصف بالعدوانية وضعف مؤسسات إنفاذ القانون وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة. ووفقًا لهذه الظروف، فقد سمح لأفراد الشرطة العسكرية أن يستخدموا القوة، بما في ذلك الأسلحة النارية. لقد عملوا بتنسيق مع الشرطة السورية والسلطات المحلية. ووفقًا للترتيبات الخاصة، فقد كانت المهمة الرئيسة للشرطة العسكرية الروسية القيام بحماية مراكز المصالحة والدفاع عنها وهي تتضمن المنشآت الطبية والأطباء الروس. كما سمح للشرطة العسكرية الروسية بأن تقوم بإرسال دوريات في الشوارع والحفاظ على النظام والقانون. وكان من المنوط بأفراد الوحدات التي تقوم بالدوريات أن يمنعوا الجريمة وكان من سلطتهم القبض على المعتدين الذين يمكن تحويلهم إلى السلطات السورية. في حلب، على سبيل المثال، وفر أفراد الشرطة العسكرية الأمن للسكان المدنيين من خلال حماية المواطنين من المسلحين العصابات الإجرامية ومن مضايقات القوات الحكومية. وفي ٢٠١٧. ٢٠١٨، كان على أفراد الشرطة العسكرية الروسية أن يقاتلوا دفاعًا عن أنفسهم عندما هاجمهم مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية في دير الزور، وتنظيم جبهة النصرة في إدلب. وقد تلقوا في تلك الحالات دعمًا جويا ومدفعيًا مكثفًا.

ساعد هذا التفويض الواسع الشرطة العسكرية الروسية على القيام بمهام متعددة في مناطق مختلفة. لقد تم نشر وحداتها في حلب وفي الضواحي الجنوبية لدمشق وفي دير الدور للقيام بإرساء الاستقرار، وفي إدلب لمراقبة منطقة خفض النزاع، وفي القنيطرة لحماية الأفراد العاملين لدى هيئة الأمم المتحدة.

وفقًا للبيانات الرسمية، ساعدت وحدات الشرطة العسكرية في الغوطة الشرقية وشرقي القلمون على "تقديم الدعم للسلطات المحلية من أجل الحفاظ على النظام العام، ونظمت دوريات دائمة في أراضي المنطقة للتأكيد على الاستقرار ومنع النزاعات المحتملة."[3] بحلول ٤ مايو ٢٠١٨، عاد أكثر من ٦٣,٨٠٠ شخص إلى الغوطة الشرقية وألقى ٥٢١٩ عضو سابق في تشكيلات المعارضة المسلحة أسلحتهم حيث منحوا العفو من قبل الحكومة السورية.[4] في ٢٦ مايو، ظهر فيديو يصور من يمكن

---

[2] Voennaya politsiya RF poluchila v Sirii pervyj opyt postkonfliktnogo uregulirovaniya, https://tass.ru/armiya-i-opk/4508324

[3] Official representative of Russian Ministry of Defence Major General Igor Konashenkov briefs on situation in Syria, http://syria.mil.ru/en/index/syria/news/more.htm?id=12173951@egNews

[4] Official representative of Russian Ministry of Defence Major General Igor Konashenkov briefs on situation in Syria, http://syria.mil.ru/en/index/syria/news/more.htm?id=12173951@egNews

أن يكون أحد أفراد الشرطة العسكرية وهو يلقي القبض على مخربين، يفترض أنهم من قوات الدفاع الوطني المقربة من الحكومة السورية. وسابقًا تعرض جنود تابعون للنظام للضرب على يد الشرطة العسكرية في مدن يلدة وبابيلا وبيت سهم. وعلى الرغم من هذه النجاحات المعترف بها، إلا أن هناك أوجه قصور وعيوب واضحة.

نجاح محدود وموارد محدودة

يتمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه الشرطة العسكرية الروسية في عملياتها بسوريا في حجمها الصغير. إن عدد أفراد الشرطة العسكرية الروسية الكامل سري، ولكن وفقًا للبيانات الرسمية، بلغ عددها ٦٥٠٠ فرد فقط عام ٢٠١٦. أما الرقم المقدر لحجم الشرطة العسكرية الروسية العاملين في سوريا حوالي ١٥٠٠ فرد (ما بين ثلاثة وأربعة كتائب)، وهو ما يشكل ربع الحجم الكلي المعلن. ويتناوب أفراد الشرطة العسكرية فيما بينهم، ولكنهم لا يمتلكون الوقت الكافي للراحة والاستجمام_ فلا تتخطى مدة الإجازة بين الجولة والأخرى شهرًا واحدًا. وفي المتوسط، أكمل كل جنود الشرطة العسكرية حوالي أربع جولات في سوريا، ولكن هناك عدد منهم بلغت جولاته ست أو سبع جولات.

إن هذا العدد غير الكافي للأفراد العاملين في سوريا لا يسمح للشرطة العسكرية الروسية بأن تصبح أداة رئيسة في إرساء الاستقرار أو أن تعمل كقوة تعمل بكامل طاقتها لحفظ السلام. على الأرض، تنتشر الشرطة العسكرية على نطاق ضيق، وبالتالي غالبًا ما تكون غير قادرة على الإبقاء على وجود دائم في المناطق المحررة أو أن تتحكم بكفاءة في سلوك القوات الحكومية أو أن تتأكد من احترام الضمانات المقدمة. وهذا ما يحد بقوة من قدرة روسيا على العمل كمفاوض كفؤ في عملية حل الصراع.

من المتوقع أن تظل قوات الشرطة العسكرية لها طبيعة شرطية بشكل أساسي طالما أن لروسيا حضورًا عسكريًّا في سوريا، وستستمر وحداتها في القيام بدورها الحالي كقوات حفظ للسلام بحكم الواقع. إن القيام بهذا الدور يتضمن مهامًا عديدة مثل ضمان عودة اللاجئين (وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة)؛ ومراقبة المناطق الفاصلة في إدلب، والإبقاء على وجود في جنوب سوريا لحماية العاملين في الأمم المتحدة، وكذلك للتأكد من عدم وجود قوات إيرانية. في المرحلة الحالية من الأزمة لا توجد مؤسسة سورية بإمكانها أن تحل محل الشرطة العسكرية الروسية، لكن الافتقار إلى الأعداد الكافية يحول دون تحول هذه الوحدات إلى قوات حفظ سلام كاملة وذات كفاية على المدى الطويل.